

Distr.: General
17 April 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثالثة والستون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

البند ٥ من جدول الأعمال

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية
الاحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

في حرق خطير لاتفاقية جنيف الرابعة الملزمة لإسرائيل باعتبارها سلطة قائمة بالاحتلال، تواصل إسرائيل قتلها المتعمد للمدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، وتدمير الممتلكات المدنية والهياكل الأساسية والأراضي الزراعية، وفرض تدابير عقاب جماعي في غاية القسوة على المدنيين الفلسطينيين، لا سيما في قطاع غزة، وهو ما يولد أثراً مدمراً على جميع جوانب الحياة. وفيما يثار حالات التوتر والإحباط جراء الحصار المستمر منذ ١٠ أشهر، الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة، وتواصل من خلاله احتجاز جميع السكان المدنيين الفلسطينيين هناك وتجويعهم وإهانتهم، فإن حلقة العنف تواصل احتدامها أيضاً.

فبالإضافة إلى قطع الإمداد بالوقود والاستمرار في إعاقه وصول المعونة الإنسانية الأساسية، التي تشمل الأغذية والإمدادات الطبية، وينبغي أن تصل إلى الأراضي المحتلة دون عوائق، عمدت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى تصعيد حملتها العسكرية الجارية ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، فقتلت وجرحت العديد من المدنيين بمخالبها وعشوائيتها في استخدام القوة. وتشن الهجمات الإسرائيلية من الجو والبر والبحر على المناطق الفلسطينية، ومعظمها من المناطق المدنية المكتظة بالسكان، وتستخدم فيها جميع أنواع الأسلحة الثقيلة ضد المدنيين العزل. وقد شمل ذلك إطلاق قذائف صاروخية ومدفعية على



المنازل والمركبات وغيرها من الأهداف المدنية في مناطق عديدة من بينها مخيما البريج والنصيرات ومدينة غزة، مما يمثل خرقا خطيرا للقانون الدولي.

وتتواصل الهجمات العسكرية الكثيفة والوحشية التي تشنها السلطة القائمة بالاحتلال على قطاع غزة، ومنذ ٩ نيسان/أبريل، وهو تاريخ بدء العدوان الإسرائيلي الأخير، قتل ما لا يقل عن ٣٤ فلسطينيا، من بينهم ٨ أطفال، وبلغ عدد القتلى هذا اليوم لوحده ١٥ قتيلا. وفي هذا الصدد، ومنذ الرسالة الأخيرة التي بعثنا بها إليكم في ٣ آذار/مارس ٢٠٠٨، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي ما لا يقل عن ٦٩ فلسطينيا، من بينهم طفلة حديثة الولادة. وليس ارتفاع حصيلة القتلى إلا انعكاسا للتهديدات المتواصلة الصادرة عن عدد من المسؤولين الإسرائيليين. بمعاينة سكان غزة، بما فيها ما أعلنه نائب وزير الدفاع، ماتان فيلنאי، الذي يهدد الآن بمزيد من "الثأر" من سكان غزة المدنيين الذين يرزحون تحت وطأة الحصار والمعاناة.

وفضلاً عن العديد من القتلى المدنيين، جرح عشرات الفلسطينيين خلال هذه الهجمات الإسرائيلية الأخيرة، وكانت جراح العديد منهم خطيرة. وعلاوة على ذلك، وبحسب ما أفيد به على نطاق واسع، منعت سيارات الإسعاف بصورة متكررة من الوصول إلى الجرحى من المدنيين وإنقاذهم، ومن بينهم الأطفال، وترك العديد منهم ليزترف حتى الموت. أما الجرحى الذين حالفهم الحظ ونقلوا إلى المستشفيات لتلقي العلاج، فهم يواجهون صعوبات جمة بسبب نقص الأدوية والإمدادات الطبية، ولأن معظم المعدات الطبية في حالة ميئوس منها بسبب عدم وجود قطع الغيار، ولأن حالات نقص الوقود وانقطاع التيار الكهربائي يعيقان عمل المستشفيات على نحو خطير.

إن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ترتكب جميع هذه الأعمال والتدابير الوحشية العسكرية والعقاب الجماعي دون أي احترام للالتزامات المترتبة عليها، بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، تجاه السكان المدنيين الخاضعين للاحتلال وبانتهاك سافر لهذه الالتزامات. وعلاوة على ذلك، لا يمكن الإنكار بأن السلطة القائمة بالاحتلال تمعن في اعتداءاتها ضد المدنيين الفلسطينيين دون أي رادع بسبب تردد المجتمع الدولي، إن لم نقل صمته، عن إدانة الحصار غير الإنساني الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة، وعن الدعوة إلى الوقف الفوري لهذه السياسات والممارسات غير المشروعة، وفتح المعابر على حدود غزة للسماح بحركة الأشخاص، بما في ذلك المرضى الذين يحتاجون للعلاج الطبي خارج غزة، والذين توفي العشرات منهم منذ بدء الحصار، وموظفو المعونة الإنسانية، مع السماح بحركة جميع السلع والإمدادات الأساسية.

إن في أحداث اليوم دلالة على استمرار تكثيف الهجمات العسكرية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، والإذكاء المتواصل لحلقة العنف المميتة. وإن مثل هذه التطورات السلبية التي تواكب استمرار حصار إسرائيل وخنقها لقطاع غزة، إنما تنذر بمزيد من العذاب والمعاناة للسكان المدنيين. حتى إن إعلان إسرائيل عن السماح بالعودة إلى إمداد قطاع غزة ببعض الوقود بحلول يوم الأربعاء لا يشكل تقدماً، لأنه يعني فقط أن كمية قليلة من الوقود سوف تضح في أنابيب غزة لتجنب الانهيار الكامل لجميع الخدمات الأساسية فيها. لكن إسرائيل لن تسمح بإمداد محطات الوقود، مما يعني أن الحياة اليومية ستبقى مشلولة، وأنه، من بين جملة أمور أخرى، لن يكون في وسع تلامذة المدارس العودة إلى مدارسهم لإنهاء العام الدراسي، وهو أمر سبق التحذير منه.

وفي الوقت نفسه، وبالإضافة إلى عمليات القتل والتدمير والحصار، تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي قيامها أيضاً بعمليات اعتقال وسجن منتظمة في كافة أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. فخلال الساعات الأربع والعشرين الماضية، قامت القوات المحتلة باعتقال ما لا يقل عن ٢٣ فلسطينياً في الضفة الغربية وحدها. وتكفل عمليات التوقيف المتواصلة هذه ارتفاعاً منتظماً في عدد المدنيين الفلسطينيين المحتجزين في السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية، حيث يزيد عددهم الآن على ١١ ٠٠٠ شخص، من بينهم مئات النساء والأطفال، ويخضع العديد منهم للتعذيب وغيره من أشكال المعاملة اللا إنسانية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن اللجنة العامة لمكافحة التعذيب في إسرائيل أفادت، في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، بأن حالات التعذيب المنافية للقانون تسجل زيادة أيضاً.

وإذ يحق لجميع الدول أن تدافع عن نفسها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، فإن هذا الحق لا يمنح الدولة ذريعة لانتهاك جميع حقوق المدنيين الأخرى، بما في ذلك المدنيون الخاضعون للاحتلال، والذين تترتب على السلطات القائمة بالاحتلال التزامات محددة وواضحة تجاههم، سواء من الناحية الإنسانية أو غيرها، وذلك بموجب القانون الدولي. وفي حالة الشعب الفلسطيني، استخدمت حجة الأمن هذه لفترة طويلة للغاية في محاولة لتبرير أكثر من ٤٠ عاماً من احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية وقمعها واستعبادها الوحشي للمدنيين الفلسطينيين الذين ما زالوا محرومين من حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير وغيره من الحريات الأساسية.

وفي هذا الشأن، ونظراً لأن الشعب الفلسطيني الخاضع للاحتلال الإسرائيلي يتألف من سكان مدنيين عزل خاضعين للاحتلال، فإن من حقه الحصول على الحماية بموجب القانون الدولي. وتقع على عاتق المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة،

مسؤوليات واضحة في هذا الصدد. ولا بد من اتخاذ تدابير ملموسة وفورية لتطبيق القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، وضمان احترام السلطة القائمة بالاحتلال لها، بهدف حماية الشعب الفلسطيني ووضع حد للانتهاكات المنتظمة والخروقات الخطيرة التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال، والتوصل في خاتمة المطاف إلى الأعمال الفعلية لحقوق الإنسان غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وإنهاء الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧، وإنشاء دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، والعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل على أساس حدود عام ١٩٦٧، وبالتالي إحلال السلام والأمن في المنطقة.

وهذه الرسالة موجهة إلحاقاً برسائلنا السابقة التي بلغ عددها ٣١٢ رسالة، ووجهت إليكم منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، بشأن الأزمة الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٣ آذار/مارس ٢٠٠٨ (A/ES-10/416-S/2008/170) سجلاً أساسياً لما ترتكبه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من جرائم بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وبالنظر إلى جميع جرائم الحرب وإرهاب الدولة والانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان هذه، لا بد من محاسبة إسرائيل وتقديم المرتكبين إلى العدالة.

وكمتابعة للرسائل المشار إليها أعلاه، يؤسفني أن أعلمكم بأنه منذ رسالتي الأخيرة الموجهة إليكم، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي ٦٩ فلسطينياً على الأقل، ليرتفع عدد الشهداء الذين قتلوا منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى ١٧٠ ٥ شخصاً. (يتضمن مرفق هذه الرسالة أسماء الشهداء الذين تم التعرف على هوياتهم).

وأكون ممتناً لو تفضلتم باتخاذ الترتيبات لتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم

مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

أسماء الشهداء الذين قتلوا على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية* (في الفترة من الثلاثاء ٤ آذار/مارس ٢٠٠٨ إلى الأربعاء ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨)

الثلاثاء ٤ آذار/مارس ٢٠٠٨

- ١ - يوسف السميري
- ٢ - أميرة خالد عبد الرحيم أبو عصر (وعمرها ٢٠ يوما)
- ٣ - أسعد القهوجي
- ٤ - محمد مهتّا

الأربعاء ٥ آذار/مارس ٢٠٠٨

- ٥ - محمد داب
- ٦ - نعيم حمديّة

الخميس ٦ آذار/مارس ٢٠٠٨

- ٧ - نادر عادل أبو داير
- ٨ - زكية موسى العموري

الجمعة ٧ آذار/مارس ٢٠٠٨

- ٩ - حافظ أبو كرش
- ١٠ - فادي أحمد أبو هدايف
- ١١ - سائد علي أبو هدايف
- ١٢ - زكريا العماوي

الأربعاء ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٨

- ١٣ - صالح عمر كركور
- ١٤ - محمد شحادة

* وصل عدد الشهداء الفلسطينيين الذين قتلوا على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى ١٧٠ ٥ قتيلًا.

١٥ - أحمد البلبول

١٦ - عيسى مرزوق

١٧ - عماد الكامل

السبت ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٨

١٨ - محمد صالح الشاعر

١٩ - حسن زياد شقورة

٢٠ - باسل ناهض شابط

الأحد ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٨

٢١ - محمود محمد حمودة

الخميس ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٨

٢٢ - حسن أبو عابد

الأحد ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٨

٢٣ - نضال شقورة

الاثنين ٢٤ آذار/مارس

٢٤ - يوسف أبو ظاهر

الأربعاء ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٨

٢٥ - محمود ربيع عبد ربه

الجمعة ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٨

٢٦ - بلال عبد ربه الأسطل

السبت ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٨

٢٧ - ربيع محسن

٢٨ - مراد خضر

٢٩ - تامر مروان دواس (١٧ عاما)

الثلاثاء ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

٣٠ - عبد الله اللوح

٣١ - يحيى البراك

السبت ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

٣٢ - رأفت محمد منصور

الأحد ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

٣٣ - عبد الله أحمد بهار

الاثنين ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

٣٤ - شريف باحس أشتيه

الثلاثاء ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

٣٥ - عوض محمد الطهراوي

الأربعاء ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

٣٦ - إسماعيل أحمد أبو النصر

٣٧ - عاطف الغريبي

٣٨ - أحمد الغريبي (١٦ عاما)

٣٩ - مازن أبو القمبز

٤٠ - حسن سمير عوض

٤١ - محمد شامية

٤٢ - محمد علي أبو جبّة

٤٣ - أحمد الشريف

الجمعة ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

٤٤ - يوسف المغاري

٤٥ - أمين محمود النجار

٤٦ - محمد مصطفى النجار

٤٧ - رياض شريف العويصي (١٢ عاما)

٤٨ - شهاب أبو زبيدة

٤٩ - جهاد أبو زبيدة

٥٠ - عبد الرازق عطية نوفل

٥١ - يوسف ابراهيم سرحان (١٣ عاما)

٥٢ - منذر أبو هويشل

الثلاثاء ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

٥٣ - إبراهيم أبو علبة

٥٤ - عبد الله الغصين

الأربعاء ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

٥٥ - مصطفى التتر

٥٦ - كرم الوادية

٥٧ - محمود توفيق حلس

٥٨ - عبد الكريم أحمد الخيسي

٥٩ - أحمد محمد عوض

٦٠ - فضل شناعة

٦١ - هاني زعرب

٦٢ - خليل دغمش

٦٣ - سفيان محمد

٦٤ - محمود محمد

٦٥ - عبد الله أبو خليل (١٧ عاماً)

٦٦ - إسلام العيسوي

٦٧ - طارق أبو طاقية

٦٨ - أحمد فرج الله

٦٩ - غسان أبو اعطيوي